هبوط قياسي للريال اليمني يلقي بظلاله على حياة المواطنين

هل نحن مقبلون على مجاعة بالهبوط المرعب للعملة؟

الأمناء/ متابعات خاصة:

حمّل اقتصاديون ميليشيا الحوثي، وإجراءات غير مؤثرة اتخذها البنك المركزي اليمني في عدن، مسؤولية تسجيل الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليًا، تراجعًا هو الأكبر في تاريخه، أمام العملات الأجنبية.

وقالت مصادر مصرفية في العاصمة اليمنية عدن، إن العملة المحلية هبطت إلى مستوى قياسي، بعد وصول سعر الدولار الأمريكي الواحد، إلى 1727 ريالا يمنيا، في أدنى قيمة للعملة المحلية.

وحطمت حاجز الانهيار الأكبر أواخر العام 2021، حين وصلت إلى 1725 ريالا يمنيا مقابل الدولار الواحد.

وعلى الرغم من وصول الدفعة الثانية من المنحة السعودية البالغة قيمتها 250 مليون دولار، في فبراير/ شباط المنصرم، واتخاذ البنك المركزي اليمني عدة إجراءات في محاولة لضبط سعر العملة المحلية، واصل الريال اليمني رحلته المتسارعة نحو الانهيار، وسط تحذيرات من تفاقم الأزمة الإنسانية في بلد يعتمد 75% من سكانه على المساعدات.

ويبدو أن البنك المركزي اليمني عاجز عن مواجهة الطلب المتزايد على الدولار، وتصديه لعمليات المضاربة بالعملة، في ظل استمرار حالة الانقسام المصرفي، ووجود سياستين نقديتين في البلد.

إجراءات غير مؤثرة

ويرى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية العلوم الإدارية في جامعة حضرموت، الدكتور محمد الكسادي، أن إجراءات المركزي اليمني، لا تزال دون تأثير حقيقي، خاصة وأنه اكتفى خلال الفترة الأخيرة بالمزادات العلنية لبيع العملات الأجنبية، الرامية إلى تغطية حاجة المستوردين للسلع الأساسية.

وقال في حديث لـ"إرم نيوز": "إن المركزي اليمني عرض، الخميس الماضي، في آخر مزاد له، مبلغ 30 مليون دولار، بسعر 1677 ريالا يمنيا للدولار الواحد، سُحب منها قرابة 22 مليون دولار، وهذا يعني أن الطلب على الدولار ليس كبيراً، ويؤكد أن ما يحدث هي عمليات مضاربة في السوق، إما داخلية من قبل محال الصرافة، أو مضاربة من قبل ميليشيا الحوثي عبر الشبكات الموالية لها، أثرت بشكل كبير على سعر العملة المحلية، إضافة إلى عدم اتخاذ البنك المركزي إجراءات صارمة ضد محال الصرافة وتساهله معها".

وأشار إلى أن أدوات البنك المركزي اليمني النقدية غير مفعلة ومشلولة، "ولذلك هو الآن يمارس ما تمارسه محال الصرافة من مضاربة بالعملة عبر مزاداته العلنية؛ لأنه في كل مرة يعلن فيها عن سعر جديد للدولار، تقوم محال الصرافة بتقديم سعر أكبر، نتيجة توقعها لأسعار أكبر يقدمها البنك في المزادات المقبلة".

وأضاف الكسادي، أن الشبكة الموحدة التي أقرها المركزي اليمني لمحال الصرافة وتحويل الأموال، لا تزال حتى الآن دون تأثير، ولم يلتزم الكثير بها، خاصة في مناطق سيطرة الحوثيين، كما أن إدارتها تخضع للقطاع الخاص، ويقتصر دور البنك المركزي على الإشراف فقط.

عجز واضح

ويأتي انهيار العملة اليمنية القياسي، على وقع الصراع المالي المتصاعد بين الحكومة اليمنية وميليشيا الحوثي، منذ هجوم الأخيرة على منصات تصدير النفط والغاز، في أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2022، الذي أوقف التصدير وكبّد الحكومة خسائر مالية تقدّر بنحو ملياري دولار.

ويعتقد الخبير الاقتصادي، ماجد الداعري، أن هناك أسبابا عدة تجعل الحكومة عاجزة كل العجز عن إيجاد حلول لمشكلة انهيار العملة، "لعل أبرزها انهيار المنظومة الاقتصادية بشكل شبه كلي، في ظل استمرار توقف تصدير النفط والغاز، ومنع وصول الضرائب والجمارك، وكذلك موارد الدولة التي لا تصل إلى خزينة الدولة أو البنك المركزي حتى اليوم".

وقال في حديث لـ"إرم نيوز"، إن من بين الأسباب "استمرار قانون تعويم سعر الصرف عالميًا، واشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باعتبارها سياسة دولية، إضافة إلى توقف المنح والمساعدات والودائع، التي كانت تشكل إلى حد ما أحد أسباب استقرار العملة المحلية في بعض الفترات".

وأشار الداعري، إلى استمرار المضاربات والسمسرة وتهريب العملة المحلية وغسيل الأموال، وسط عجز البنك المركزي اليمني عن إيجاد أي حلول لها، وذلك لاعتبارات كثيرة، من ضمنها غياب الإشراف والرقابة والتفتيش والقوى الأمنية والقانونية التي يمكنها إنفاذ القانون وتنفيذ الضبط والمحاسبة ضد المخالفين.

بعد ترقيته إلى لواء من قبل العليمي بطريقة غير قانونية..

عبد الجبار سالم يرتكب فضيحة تستنفر الخارجية

عدن/الأمناء/خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" أن وزارة الخارجية تقدمت برسالة احتجاج في مذكرة رسمية إلى وزارة الداخلية بسبب قيام عبد الجبار سالم - وكيل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية - بالمراسلة والتواصل المباشر مع المنظمات دون علم مجلس الوزراء ووزارة الخارجية.

وحسب المصادر فإن عبد الجبار سالم شرع بالتعامل مع المنظمات الدولية فيما يخص الدعم والتأشيرات وما ينتج عنه من جني لملايين

الدولارات.

وذكرت المصادر أن وزارة الخارجية عثرت على مذكرة تفيد بالتواصل بين مصلحة الهجرة والمنظمات الدولية دون علمها، وهذا تجاوز للبروتوكول والنظام.

وعلمت "الأمناء" أن الداخلية شكلت لجنة تحقيق من وكيل وزارة الداخلية ومدير عام الرقابة العميد عدنان قلعة للتحقيق في الخروقات التي قام بها عبد الجبار سالم.

يذكر أن عبد الجبار سالم مدني جرى ترقيته إلى رتبة عميد، وعقب ذلك قام العليمي بترقيته إلى رتبة لواء، وهو ما يتنافى مع قانون وزارة الداخلية كون عبد الجبار سلام مدني وليس عسكريًا.

عدن تحتضن (٧٠٠ ألف) نازح من محافظة تعز فقط

عدن/الأمناء/خاص:

أفادت مصادر موثوقة لـ"الأمناء" بأن عدد النازحين من محافظة تعز إلى العاصمة عدن قد وصل إلى 700 ألف نازح، وذلك منذ بدء الحرب في عام 2015.

ويُشكل هذا الرقم نسبة كبيرة من إجمالي عدد النازحين في العاصمة عدن، والذي يقدر بأكثر من 3 ملايين نازح من مختلف محافظات اليمن الشمالي.

وبحسب تصريح سابق لنائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور نزار باصهيب على قناة العربية فإن عدن تكتظ بأكثر من ثلاثة مليون نازح من مختلف محافظات اليمن الشمالية.

وأثار هذا العدد الضخم من النازحين تساؤلات حول صحة بياناتهم، خاصة مع وجود معلومات تفيد بتسلم بعض المسؤولين والموظفين في عدن لرواتب "نازحين" بالعملة الصعبة، على الرغم من عدم استحقاقهم لها.

ووفقا لمصدر مسؤول، فإن بعض مدراء العموم والموظفين الذين يعملون في وزارات مختلفة في عدن يتقاضون رواتب "نازحين" منذ 7 سنوات أو أكثر، دون وجه حق والتي تمنحهم أموالا من الدولة تحت مسمى بدل ايجار وخطورة حياة ومعيشة إلى غيرها من المستحقات المالية المأخوذة من بنود من موازنة الدولة بغير وجه حق.

المصادر ذاتها أشارت للأزمة من جانب آخر وقالت: "إن بعض المدارس في العاصمة عدن لا تزال مأهولة بالنازحين، مما يُشكل عبئًا إضافيًا على البنية التحتية للمدينة، ويُعيق سير العملية التعليمية".

وتتهم المصادر استغلال بعض موظفي الدولة أزمة النزوح في البلد لتحقيق مكاسب شخصية، مما يُفاقم من معاناة النازحين الحقيقيين ويُهدد استنزاف خزينة الدولة والمنظمات الدولية.

ويُطالب العديد من المواطنين والناشطين في العاصمة عدن بضرورة التحقق من صحة بيانات النازحين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف أي استغلال لهذه الأزمة الإنسانية، والنظر بعين الرحمة للمجتمع المستضيف (سكان عدن والجنوب) الذين بات وضعهم أسوأ حالا من المجتمع المستضاف (النازحين).

الجمارك تضبط أجهزة تشويش طيران للمرة الثالثة

الأمناء/المهرة:

تمكن موظفو الجمارك في جمرك صرفيت من ضبط ثلاثة أجهزة تشويش طيران مسير كانت مخفية بطريقة احترافية داخل إحدى السيارات القادمة عبر منفذ صرفيت.

وفي تصريح لمدير عام جمرك صرفيت الأستاذ أحمد باكريت أفاد فيه أن الأجهزة المضبوطة تختلف في تصميمها عن تلك التي تم ضبطها في جمرك شحن، وأنها أقرب إلى البندقية التقليدية.

كما أوضح أن هذه الضبطيات المتتالية في الجمرك تأتي تنفيذا لتوجهات الحكومة وتوجيهات معالي وزير المالية الأستاذ سالم صالح بن بريك ورئيس المصلحة الأستاذ عبدالحكيم القباطي في مكافحة التهريب.